# ملخص تنفيذى

## ملخص لأهم التطورات...

تعدو مصر فى خطوات ثابتة نحو تحقيق التنمية والإنطلاقة الإقتصادية المرجوة، الأمر الذى ينعكس من خلال تحسن عدد من مؤشرات الإقتصاد الكلي، وتزايد رغبة المستثمرين فى الإستثمار فى الإقتصاد المصرى، وهو ما يعكس بدوره تنامى الثقة فى برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى بدأ تنفيذه منذ العام الماضى وما إشتمله من إصلاحات جريئة لمعالجة كافة الاختلالات الهيكلية التى تواجه الإقتصاد المصرى والتى ظل الإقتصاد يعانى منها لسنوات عديدة.

برنامج إصلاح إقتصادى شامل يضع مصر على الطريق السليم ويجعل الإقتصاد ينمو بكامل طاقته الكامنة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجة

نالت الإصلاحات الجريئة التى إتخذتها الحكومة منذ نوفمبر ٢٠١٦ مساندة المجتمع الدولى لعلاج الإختلالات المالية المزمنة من إرتفاع العجز المالى والدين

عدد من المؤشرات الإقتصادية تشير إلى تنامى الثقة فى برنامج الإصلاح الإقتصادى ومنها؛ تزايد رغبة المستثمرين فى شراء السندات الدولارية، وتحسن مؤشرات البورصة المصرية، وإرتفاع ملحوظ فى الاستثمارات المباشرة، وإرتفاع إحتياطى النقد الأجنبى

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

مصر تحقق أعلى نسبة زيادة فى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الإفريقية فى عام ٢٠١٦

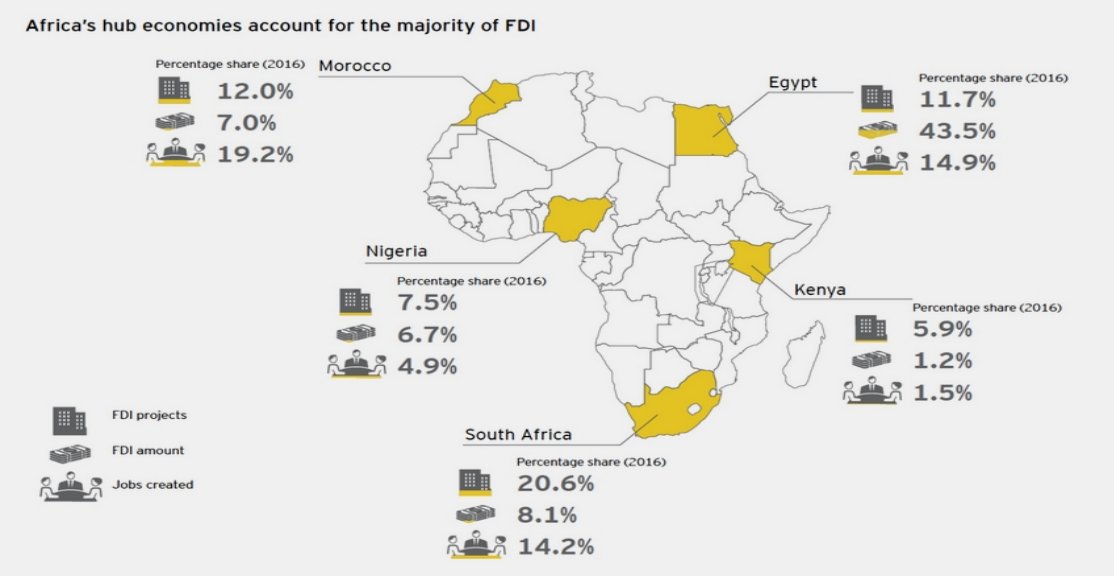


§ مصر تحقق أعلى نسبة زيادة فى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الإفريقية بنحو ٤٣.٥% لعام ٢٠١٦ وفقاً لتقرير "جاذبية إفريقيا ٢٠١٧" الصادر عن مؤسسة Ernst&Young. كما إرتفعت الإستثمارات المباشرة إلى مصر من حيث القيمة. كما احتلت مصر المرتبة الثالثة في قائمة أكبر الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث القيمة بعد

المغرب وجنوب أفريقيا التي ظلت الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشرة في أفريقيا. بينما حققت مصر المرتبة الحادية عشر فى مؤشر جذب الإستثمارات من حيث عدة معايير منها؛ مدى مرونة الاقتصاد الكلي، وحجم السوق، وتمكين الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية، والتنويع الاقتصادي، والحوكمة.

- إرتفاع أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة بلغت نحو ٥١% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما إرتفعت أعداد الليالى السياحية بنحو ١٠٧% خلال نفس الفترة من العام. وقد ساهم فى زيادة تدفقات أعداد السائحين الحملات الترويجية التى تم إطلاقها مؤخراً فى نحو ١١ دولة واستضافة العديد من مشاهير وأعلام السياسة والفن والرياضة وهو ما إنعكس بشكل إيجابى على رفع الحظر الجوي كاملا عن المقاصد السياحية المصرية من جانب معظم الدول الأوروبية.

- مصر تجنى ٣ مليارات دولار حصيلة بيع سندات دولارية؛ ويعد هذا المبلغ ضعف ما كانت تستهدفه الحكومة وبتكلفة أقل من بيع نفس السندات للمرة الأولى في يناير الماضي. حيث أصدرت الحكومة سندات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لأجل خمس سنوات بعائد ٥.٤٥%، وهو ما يقل عن العائد البالغ ٦.١٢٥٪في إصدار شهر يناير الماضى، وسندات بقيمة مليار دولار لأجل عشر سنوات بعائد ٦.٦٥ %مقارنة بـ ٧.٥٠% في الإصدار السابق، فيما بلغت قيمة الشريحة الثالثة من السندات ١.٢٥ مليار دولار لأجل ثلاثين سنة بعائد ٧.٩٥٪، وهو ما يقل عن العائد البالغ % ٨.٥٠ في الإصدار السابق. وتعد هذه الإصدارات خطوة هامة وفعالة فى تنويع مصادر التمويل وبتكلفة أقل بعيداً عن الإقتراض الداخلي وبدون مزاحمة القطاع الخاص.

- ارتفاع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣١.١ مليار دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٨.٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

- إستمر معدل البطالة فى الإنخفاض محققاً ١٢% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ ليبلغ عدد المشتغلين نحو ٢٥.٧ مليون مشتغل، مقابل معدل بطالة بلغ نحو ١٢.٧% وعدد مشتغلين بلغ حوالى ٢٤.٤ مليون مشتغل خلال الربع الاول من العام السابق، ومقارنة بمعدل بطالة أكبر بلغ نحو ١٣.٤% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣ بنحو ٢٣.٥ مليون مشتغل خلال نفس العام. وهو ما يعكس فى المتوسط خلق نحو ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنوياً.

- ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالى ليحقق ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٣.٨% من الربع الثاني من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و٣.٤% فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، كما تجدر الإشارة إلى أنه قد حقق معدل نمو يصل إلى ٣.٦% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق، وجاء ذلك مدفوعاً بالتطور الإيجابى المحقق فى إجمالى الاستثمارات وصافى الصادرات. أما على مستوى القطاعات، فكانت الصناعات التحويلية الأخرى والاتصالات والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة من أهم القطاعات الدافعة للنمو ويأتى على رأسها قطاع السياحة.

**كما إنعكست الإصلاحات الأخيرة التى نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الأداء المالى بشكل إيجابى لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٨.٣% خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦ (مسجلاً حوالى ٢٨٣.٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٠.١% (٢٧٣.٠ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق)، وذلك فى ضوء تنامى الإيرادات وتنوعها لتحقق معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣١% للأول و٢٠% للأخير. وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢.٢% خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٤٠.٢%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية ليحقق نحو ٢٨ مليار جنيه، وتحقيق مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات نحو ٣٨.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٢٧.١% محققاً ٥٢.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

**ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء الإقتصاد الكلى....**

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ليحقق ٣٨.٧% مسجلاً ٢٧٨٣ مليار جنيه فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٧، مقابل ٣٨% (٢٧٤٣.٨ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي لـ**صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بشكل متباطئ محققاً ٣٤% ليسجل ٢٧٩٠.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٦% (٢٧٨٩.١ مليار جنيه) في مارس ٢٠١٧. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ٧.٧٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -٤٥.٢ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٧.

على نحو آخر، فقد واصل معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً ٢٩.٧% فى شهر مايو ٢٠١٧ مقابل ٣١.٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، ومقارنة بـ١٢.٣% في مايو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤١.١% خلال شهر مايو ٢٠١٧، و٤٣.٦% خلال ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٤.٣% خلال شهر مايو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **و"الثقافة والترفيه"** (في ضوء زيادة الإقبال على رحلات العمرة خلال شهر رمضان المبارك)، **و"المشروبات الكحولية والدخان"، و"النقل والمواصلات"، و"الأثاث والتجهيزات"، و"الملابس والأحذية"، و"السلع والخدمات المتنوعة"**، إلا أنه كان من الملاحظ تباطؤ معدلات التضخم السنوية لتلك المجموعات الرئيسية مقارنة بالشهر السابق للشهر الثانى على التوالى منذ الإرتفاعات المتتالية التى شهدتها الشهور السابقة.

**وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ٢٢.٨% مقارنة بـ٩.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٧.٢٥%، ورفع **سعر الإئتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** أيضاً ليصل إلى ١٧.٢٥%.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧.٩% من الناتج المحلى.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ٧ مليار دولار (٢.٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدرة ٣.٤ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٩.٦ مليار دولار (-٣.٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٩.٤ مليار دولار (-٢.٧% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٧.٦مليار دولار (٦.٠% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ٦.٢ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

## معدل نمو الناتج المحلى:

- ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالى ليحقق ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٣.٨% من الربع الثاني من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و٣.٤% فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، كما تجدر الإشارة إلى أنه قد حقق معدل نمو يصل إلى ٣.٦% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق، وجاء ذلك مدفوعاً بالتطور الإيجابى المحقق فى إجمالى الاستثمارات وصافى الصادرات. أما على مستوى القطاعات، فكانت الصناعات التحويلية الأخرى والاتصالات والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة من أهم القطاعات الدافعة للنمو ويأتى على رأسها قطاع السياحة.

- كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج** معدل نمو ربع سنوى بنحو ١٥.١% ليسجل متوسط ١٨٩.٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٩.٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٧٦.٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٥٧.٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ومؤشر الانتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٢٤.٥% ليسجل متوسط ٢١٨.٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠.١% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٣.٤% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط

الإقتصادى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٢.٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٦.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٨ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ١.٠ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ٢.١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

- **فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢.١%، مقارنة بـ٦.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ١.٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٥.٧% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات** ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١٥.٠%خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدربـ٨.٧% خلال الربع الأول من العام المالى السابق.

- على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ٢.١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٠.٦% (معدل مساهمة بنحو ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٣.٦ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٢.٥% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام ايجابى يقدر بنحو ١.٤ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى السابق.

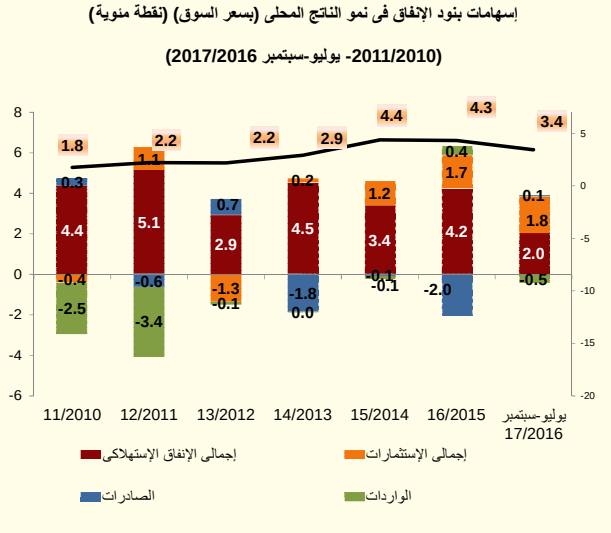


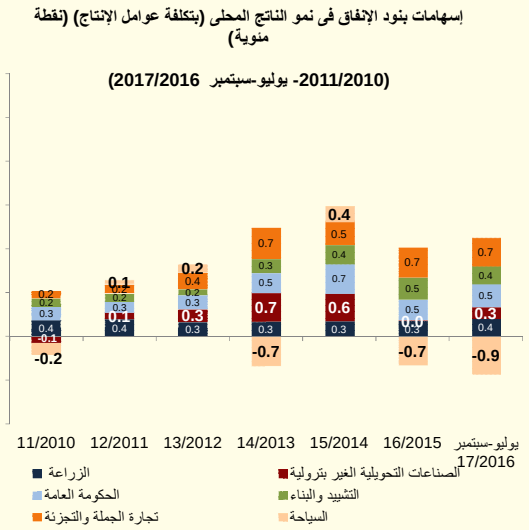


**أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ خمسة قطاعات**، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٠.٥% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٧ نقطة مئوية). وقد حقق أيضاً قطاع **الحكومة العامة** معدل نمو قدره

٥.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١٠.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٠% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٤.٧% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٠.٣% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ٢.٦%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حقق مؤشر **مديري المشتريات**[١] -للقطاع غير النفطى- نحو ٤٧.٣ خلال شهر مايو ٢٠١٧، لينخفض بشكل طفيف مقارنة بـ٤٧.٤ المحقق خلال الشهر السابق. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان لقرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ أصداء إيجابية على تحسن مؤشر مديري المشتريات منذ ذلك الحين. حيث قد تحسن المؤشر بشكل ملحوظ مقارنة بنحو ٤١.٨ المحقق فى نوفمبر ٢٠١٧. وقد جاء ذلك التحسن فى الأساس مدفوعاً بزيادة عدد الطلبات على الصادرات من ٤٤.٣ الى نحو ٥٤.٨ خلال شهر مايو ٢٠١٧ في ضوء تحسن النشاط التصديرى. كما ارتفعت الطلبات على القطاع الصناعى من نحو ٣٦.٣ فى نوفمبر ٢٠١٦ إلى نحو ٤٥.٧ فى مايو ٢٠١٧ فى ضوء إنتعاش الطلب الكلى والعرض الكلى فى القطاع الصناعى. وفى نفس السياق، فقد تحسن بشكل ملحوظ مؤشر الإنتاج ليرتفع من ٣٦.٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ إلى نحو ٤٦ خلال شهر الدراسة. كما زادت طلبات شراء الأسهم من ٣٨.٢ فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٤٧.٣ فى مايو ٢٠١٧. وأخيراً تحسن مؤشر التشغيل من ٤٥ فى نوفمبر ٢٠١٦ الى نحو ٤٧ خلال شهر الدراسة خاصة زيادة معدلات التشغيل فى القطاع الصناعى.

## Ø حول تطورات أداء المالية العامة؛

§ تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- ابريل ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٨.٣% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٢٨٣.٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٠.١% (٢٧٣ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦). وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٠.٨% للأول و٢٠.٠% للأخير.

١/ يعكس مؤشر مديرى المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعى ويعتمد في الأساس على عدة مكونات فى عملية التقييم ومنها؛ التطور فى عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التى تعبر عن تقييم النشاط الإقتصادى بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين.

| العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٧/١٦ | العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٦/١٥ |
|---|---|
| ٢٨٣.٦ مليار جنيه (٨.٣% من الناتج المحلى)* | ٢٧٣ مليار جنيه (١٠.١% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات** | **الإيرادات** |
| ٤٢٨.٥ مليار جنيه (١٢.٦% من الناتج المحلى) | ٣٢٧.٥ مليار جنيه (١٢.١% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات** | **المصروفات** |
| ٧٠٥.٠ مليار جنيه (٢٠.٧% من الناتج المحلى) | ٥٨٧.٦ مليار جنيه (٢١.٧% من الناتج المحلى) |

*تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٣٤٠٧.٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٢٤٦.٥ مليار جنيه فى ضوء زيادة المكمش والتضخم عن التقديرات السابقة.

**وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:**

**§ على جانب الإيرادات،**

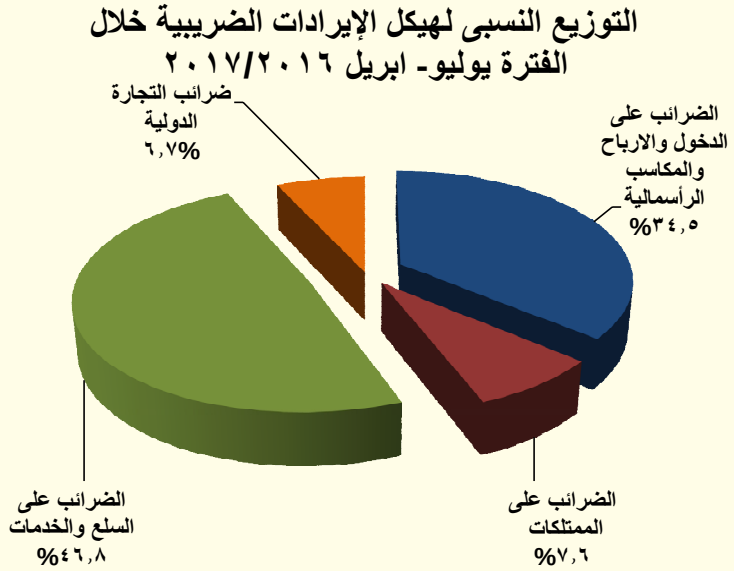


حققت جملة الإيرادات نحو ٤٢٨.٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع بنحو ١٠١ مليار جنيه بنسبة ٣٠.٨%، مقابل نحو ٣٢٧.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٣٢٥.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨١.٦ مليار جنيه بنسبة ٣٣.٥% مقابل ٢٤٣.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٩.٣ مليار جنيه بنسبة ٢٣.١% لتحقق ١٠٣.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٣.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢.٢%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٤٠.٢%.

**<u>على جانب الإيرادات الضريبية</u>**

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى وذلك على النحو التالى:

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٦.٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٠.٧%) لتحقق ١١٢.٣ مليار جنيه (٣.٣% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٤.٥% من إجمالى الايرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:**

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٣.٨ مليار جنيه) بنسبة ١٧.٤% لتحقق نحو ٢٥.٦ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧.٤ مليار جنيه) بنسبة ٧٧.١% لتحقق ١٧ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١١.٩ مليار جنيه) بنسبة ٣٨.٨% لتحقق ٤٢.٥ مليار جنيه.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٣%) لتحقق نحو ١٥٢.٢ مليار جنيه (٤.٥% من الناتج المحلى).**

**تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٦.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:**

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦٣.٩% لتحقق ٧٥ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٠.٨% لتحقق نحو ١٤.٢ مليار جنيه.

الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١٨.١% لتحقق نحو ٤٥.١ مليار جنيه.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢.٥ مليار جنيه (بنسبة ١١.٥%) لتحقق ٢٤.٧ مليار جنيه (٠.٧% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧.٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٩.٦% لتحقق نحو ٢٠.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ وقد ارتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٣.٩ مليار جنيه لتحقق ٢١.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٧.٨ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

**على جانب الإيرادات غير الضريبية**

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ٢٢.١ مليار جنيه بنسبة ٢٧.٥% لتحقق نحو ١٠٢.٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٨٠.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٦٤.٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ١٧.٦ مليار جنيه بنسبة ٣٧.٦% خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٦.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣.٥ مليار جنيه (بنسبة ٨٢.٥%) لتحقق نحو ٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٦.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ٩.٥ مليار جنيه (بنسبة ٨٠.٦%) لتحقق ٢١.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١١.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[٢] خلال شهر الدراسة.

**وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٤.٦ مليار جنيه بنسبة ٢٦.٤% لتحقق نحو ٢٢.٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٧.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣.٧

٢/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

مليار جنيه بنسبة ٢٨.٨% لتحقق ١٦.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٢.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ١٣.٦ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -٨% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠.٥ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

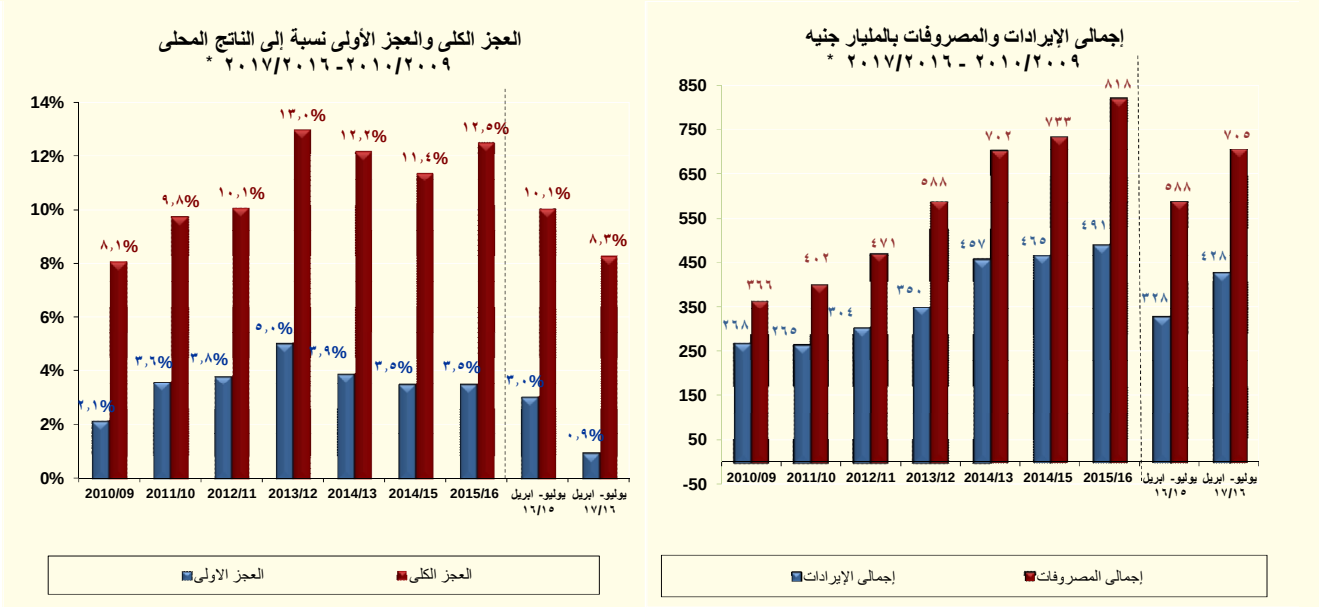


*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

## § أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٧٠٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠.٧% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٠% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٢.٠% لتبلغ نحو ١٧٣ مليار جنيه (٥.١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٣.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٥%) ليحقق نحو ٢٧.٢ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٣١.٥% لتصل إلى ٢٥١.٣ مليار جنيه (٧.٤% من الناتج المحلى).

- زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٣٣.٨ مليار جنيه (٤.٥% من الناتج المحلى)، بنسبة ٢٨% ليسجل ١٥٤.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ١٢٠.٦ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  - إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣٠.١ مليار جنيه بنسبة ٤٤.٥% محققاً نحو ٩٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٧.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٣٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٢٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٧.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٥.٨ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٣%) ليحقق نحو ٥٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١١.٣ مليار جنيه (١.٥% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٧.١% ليسجل نحو ٥٢.٧ مليار جنيه.

- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ٤٦.٤ مليار جنيه (١.٤% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٣.٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

## تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛

**جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها**. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٤% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها

مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٤/٢٠١٥، و٩٥ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣.٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨.٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩.٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢.٣% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١.٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة ٥.٥% عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

## Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧.٩% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٩٠.٩ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

  ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.
- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٦٧.٣ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ (٣٥.٨% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥.٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٦.٣ مليار دولار (١٤% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٤.٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

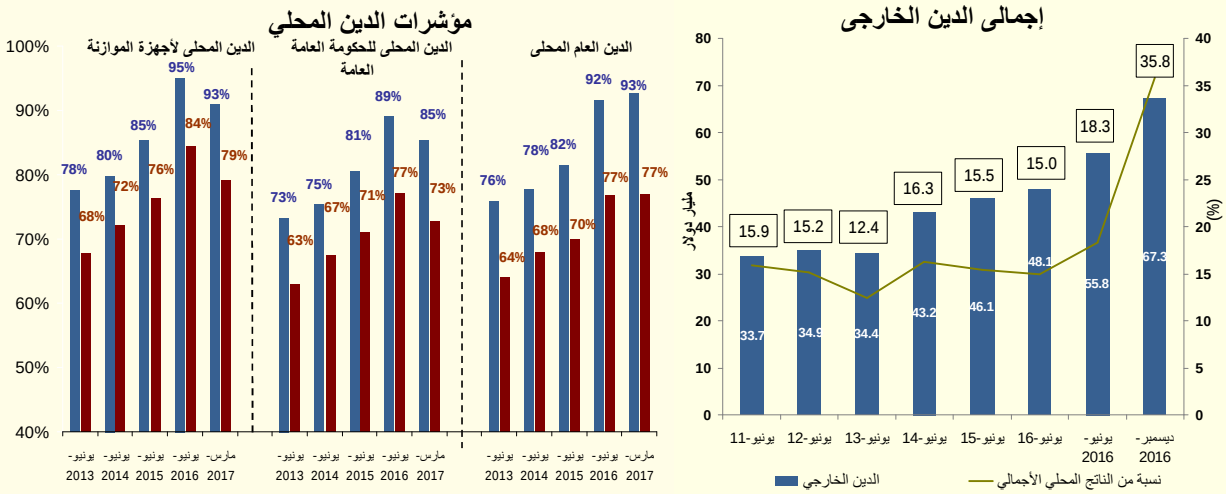


المصدر: وزارة المالية

## Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٨.٧% مسجلاً ٢٧٨٣ مليار جنيه فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٧، مقابل ٣٨% (٢٧٤٣.٨ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لـصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بشكل متباطئ محققاً ٣٤% ليسجل ٢٧٩٠.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٦% (٢٧٨٩.١ مليار جنيه) في مارس ٢٠١٧. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ٧.٧٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -٤٥.٢ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٧.

ارتفاع معدل النمو السنوى بشكل متباطئ **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٥.٨% (محققاً ١٩٩٤.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٧.٢% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى بشكل متباطئ **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ايضاً ليصل إلي ٧٢.٦% (ليحقق ١٤٨.٤مليار جنيه) خلال ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٨٠.٤% خلال الشهر السابق. معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** حقق ٣٩.٦% ليصل إلى ٩٧٠.٤ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٩.٩% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء انخفاض معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ليسجل ١٥.٩% (محققاً ٢٣٦.١ مليار جنيه) خلال ابريل ٢٠١٧، مقابل ١٦.٨% خلال الشهر السابق، كما استقر معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٤٩.٥% (محققاً ٧٣٤.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر **صافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٧.٧ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقابل -٤٥.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٢٢.٤ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ-٥٠.٧ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٧. اما **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** قد سجل قيمة موجبة بنحو ١٤.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٥.٥ مليار الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** لتصل إلي ٤٥.٢% محققاً ٢١٢٩.٢ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة ب٤٤.٩% (٢١١٢.٨ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية والودائع الغير جارية بالعملة المحلية** ليصل إلي ٩٣.٧% (محققاً ١٤٧.٢ مليار جنيه) و٢٦.١% (محققاً ١٤٤٩.١ مليار جنيه) علي التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٨٩.٤% و٢٥.٩% خلال الشهر السابق. مما فاق اثر تباطئ معدل النمو السنوى **للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلي ١٢٠.٨% (محققاً ٥٣٢.٩ مليار جنيه) خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة ب١٢٢.١% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢١% (محققاً ٦٥٣.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩.١% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال ابريل ٢٠١٧ ليسجل ٢٢.١% (٢٤٥.٩ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٣% خلال الشهر السابق. مما فاق اثر تباطئ معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال شهر ابريل ٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٠.٣% (٣٨٧.٤ مليار جنيه)، مقارنة ب٢٣.٣% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٤٠.٣% فى نهاية فبراير ٢٠١٧ محققاً ٢٧١٤.٦ مليار جنيه، مقابل ٤٧% خلال يناير ٢٠١٧. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٣.٢% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى بشكل متباطيء لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٥٧.١% فى نهاية فبراير ٢٠١٧ مسجلاً ١٢٦٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٦٩.٦% خلال يناير ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفض **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية فبراير ٢٠١٧ لتصل إلى ٤٦.٦%، مقارنة بـ٤٧.٨% خلال الشهر السابق ولقد ارتفع مقارنة بـ٤١.٦% خلال نفس الشهر من العام السابق. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى مارس وابريل ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣١.١ مليار دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٨.٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

- على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً** ٢٩.٧% خلال شهر مايو ٢٠١٧، و٣١.٥% في ابريل ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٢.٣% خلال شهر مايو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤١.١% خلال شهر مايو ٢٠١٧، و٤٣.٦% خلال ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٤.٣% خلال شهر مايو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق إلا أنه كان من الملاحظ وجود تباطؤ فى معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية مقارنة بالشهر السابق وذلك للشهر الثانى على التوالى منذ الإرتفاعات المتتالية التى شهدتها الشهور السابقة وعلى رأسها؛ **"الثقافة والترفيه"** لتسجل ٤٧.٩% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ١٩.٩%، ومقابل ١٣.١% خلال شهر مايو ٢٠١٦ (في ضوء زيادة الإقبال على رحلات العمرة خلال شهر رمضان المبارك)، و**"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل نحو ٣٣.٩% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٣٥.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة

بـ٢.٠% خلال شهر مايو ٢٠١٦، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق نحو ٢٥.٩% خلال شهر مايو ٢٠١٧، ومقارنة بـ٢٧.٥% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣.٧% فى مايو ٢٠١٦، و**" الأثاث والتجهيزات "** لتحقق نحو ٢٩.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٠.٢% المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقابل ١٢.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٦، و**"الملابس والاحذية"** لتحقق نحو ١٩.١% خلال شهر مايو ٢٠١٧، وقد إستقرت مقارنة بالشهر السابق، ومقابل ٧% خلال شهر مايو ٢٠١٦، و**" السلع والخدمات المتنوعة "** لتحقق نحو ٣٢.٣% خلال شهر مايو ٢٠١٧، ومقارنة بـ٣٣.٥% خلال الشهر السابق، ومقابل ٨% خلال شهر مايو ٢٠١٦. فى حين تباطأ بشكل ملحوظ معدل التضخم السنوى لمجموعة **" الرعاية الصحية "** ليحقق نحو ١٢.٧% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٣٠.٢% خلال الشهر السابق (في ضوء أثر فترة الأساس وإرتفاع أسعار الأدوية بشكل ملحوظ خلال شهر المقارنة من العام الماضى بعد قيام وزارة الصحة برفع أسعار الدواء خلال تلك الفترة من العام السابق).

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد ارتفع خلال الفترة يوليو - مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ٢٢.٨% مقارنة بـ٩.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

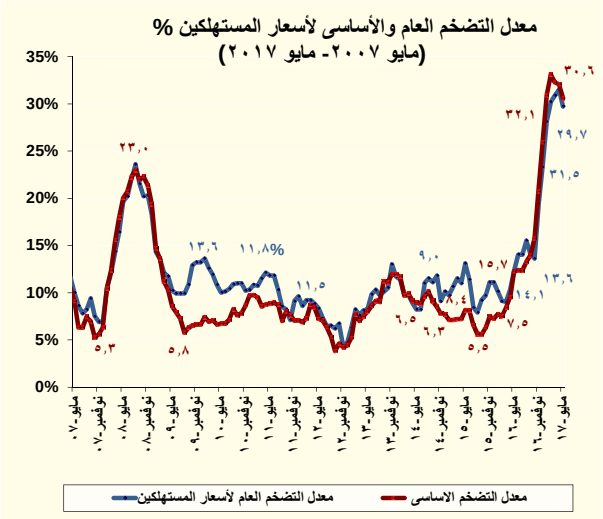


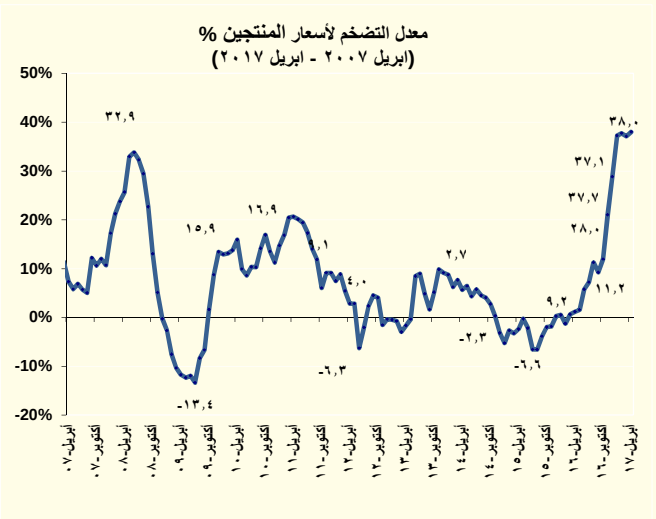


Ø وعلى الرغم من إستقرار **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** عند ١.٧% خلال شهر مايو ٢٠١٧، ولكنه قد تباطأ مقارنة بإرتفاع الذروة البالغ ٤.٨% فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية). وقد حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** نحو ٢% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٣.٢% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣.٨% خلال مايو ٢٠١٦. بينما إستقرت معدلات التضخم الشهرية لمعظم المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة. فيما عدا إرتفاع معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الثقافة والترفيه"** بنحو ٢٦.٦% خلال شهر الدراسة مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق (في ضوء زيادة توافد المواطنين على رحلات العمرة خلال شهر رمضان المبارك).

Ø **وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٦] الذى يصدره البنك المركزى المصرى نحو ٣٠.٦% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٢.١% خلال ابريل ٢٠١٧،

٦/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

ومقارنة بـ ١٢.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢٣.٧%، مقابل ٧.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. في حين حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ٢.٠% خلال شهر الدراسة مقابل ١.١% خلال الشهر السابق

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٧.٢٥%، ورفع **سعر الإئتمان والخصم** بواقع **٢٠٠ نقطة أساس** أيضاً ليصل إلى ١٧.٢٥%. وقد برر لجنة السياسات النقدية ذلك في ضوء إستمرار إرتفاع معدلات التضخم السنوية محققاً ٣١.٥% خلال ابريل ٢٠١٧ متأثراً بإجراءات الإصلاح الهيكلية التى تم إتخاذها منذ نوفمبر ٢٠١٦ الإ أن معدلات التضخم الشهرية قد تراجعت لتحقق ١.٦٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٧ مقابل الذروة المحققة بنحو ٤.٨٥% في نوفمبر ٢٠١٦، مما يعكس إنحسار أثر الإجراءات الهيكلية على المستوى الشهرى. وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم الشهرية بشكل ملحوظ، ترى لجنة السياسات النقدية أن الإنخفاض غير كافى لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم على المدى المتوسط مما يبرر رفع أسعار الفائدة.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٣ يونيو ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٧.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك ( Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية،** فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٤.٢% ليسجل ٦٧٥.٩ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٦٤٨.٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٢.٩% ليحقق ١٢٧٩١.٨٣ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية أبريل ٢٠١٧ والذى بلغ ١٢٤٣٣.٦ نقطة. بينما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٢% ليحقق ٥٧١.٥٣ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ٥٨٣.٤٧ نقطة فى نهاية أبريل ٢٠١٧.

## Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ٧ مليار دولار (٢.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز قدره ٣.٤ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجارى مما حد من أثر التراجع الذى شهده الميزان الخدمى. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٩.٦ مليار دولار (-٣.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أقل قدره ٩.٤ مليار دولار (-٢.٧% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

- انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ١٧.٩ مليار دولار (-٦.١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ١٩.٩ مليار دولار (-٥.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٤.٤% لتحقق ١٠.٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٩.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلي ٧.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة. مما فاق اثر انخفاض حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٢.٩ مليار دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ٣.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢.٣% لتحقق ٢٨.٣ مليار دولار خلال خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٢٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ٤٧.٢% ليحقق فائض قدره ٢.٥ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤.٧ مليار دولار (١.٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية لتصل إلى ٧.٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بتراجع الإيرادات السياحية** لتسجل ١.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ١٩.٢ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٨.٣ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٥% لانخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٢.٥% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ١.١%.

- انخفضت **التحويلات الواردة** خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بـ٨.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة – وذلك لانخفاض صافى التحويلات الخاصة لتقتصرعلى نحو ٧.٩ مليار دولار، مقارنة بـ٨.٢ مليار دولار نتيجة لتراجع تحويلات المصريين بالخارج بمعدل ٥.٧%. بينما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ٧٢.٩ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٢.٢ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٧.٦ مليار دولار (٦.٠% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٦.٢ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ٤.٣ مليار دولار (١.٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٣.١ مليار دولار (٠.٩% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء تحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ١.٨ مليار دولار، مقابل ٠.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد حقق صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ٢.٤٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٤٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٢ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١.٦ مليار دولار (-٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥،

ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٠.٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٠.٧ مليار دولار، وذلك على الرغم من سداد سندات قيمتها ١ مليار دولار استحقت خلال فترة الدراسة، مما يؤكد التزام وقدرة الاقتصاد المصرى على سداد التزاماته الخارجية وقت استحقاقها.

- ارتفاع **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٣.١ مليار دولار (٤.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٤.٧ مليار دولار (١.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. كما حققت تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٠.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٩.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- ارتفاع صافى التغير على التزامات البنك المركزى تجاه العالم الخارجى ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١.٥ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مارس ٢٠١٧ ليصل إلى ٠.٦٥ مليون سائح، مقابل ٠.٤٤ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر مارس ٢٠١٧ ليصل إلى ٥.٤ مليون ليلة، مقابل ٢.٥ مليون ليلة خلال شهر مارس ٢٠١٦.